

وهكذا انتقل الرفض العربي للوجود اليهودي، وللمشروع السياسي الصهيوني، من كونه رفضاً من البلاد للوافدين عليها الى كونه رفض طرف فيها لآخر بصرف النظر عن نسب الاعداد ونسب القوى بين الجانبين.

التمسك بالمطالب الثابتة

وعلى الرغم من هذا التمايز وما افرزه، موضوعياً، من نتائج بدلت طبيعة الوضع في فلسطين حتى صار فيها ثلاثة أطراف لكل منها قوته وعلى نحو ما سلطته، فان الرفض العربي ظل ينطلق من الاسس ذاتها التي انطلق منها بداية حين كان سكان فلسطين اليهود لا يزيدون عن ٧ بالمائة من مجموع السكان وحين لم يكن لهم، في فلسطين، هيئات لها هذا المقدار من الاستقلال والقوة. ومن بين نتائج ذلك، ان الحركة الوطنية الفلسطينية، التي صارت طرفاً من ثلاثة دون ان تكون اقوى الثلاثة، لم تقدم اي حل لمسألة الوجود اليهودي في فلسطين يتجاوز التشبث بأن ما زاد عن الـ ٧ بالمائة من اليهود فوجودهم غير شرعي. وحتى حين كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تلجأ الى استخدام بعض العبارات الملاينة فان موقفها الفعلي ظل ينطوي على المطالبة بعودة اليهود الى البلاد التي جاءوا منها بعد سقوط الحكم العثماني. وقد ظل هذا هو موقف الحركة الوطنية الى ما بعد العام ١٩٣٦، او كما قال عوني عبد الهادي، احد القادة البارزين، في شهادته امام لجنة بيل «نرفض ان نجتمع ونبحث في شيء يتعلق بحقوقنا مع شيء يدعى يهودياً... وككتلة عربية وكتلة يهودية لا يمكن ان نقبل بأي أجتاماع كان»^(١). وقد اصّر عبد الهادي في هذه الشهادة، كما اصّر سواه من ممثلي العرب، على القول «ان وضعيتنا العادلة هي الرجوع الى النسبة الاولى: ٩٣ بالمائة عرب». ولم يتزحزح هذا الاصرار نسبياً الا في ما تلا من سنوات حين عرضت مشاريع عربية لاستقلال فلسطين يتمثل اليهود في مؤسساتها بنسبة عددهم في البلاد. لكن هذه الزحزحة جاءت متأخرة كثيراً، لأن القبول بنسبة تمثيل كهذه تم عندما كان الكيان الصهيوني قد نما الى الحد الذي طمع معه الصهيوينيون بتحقيق مشروعهم بالاستيلاء على البلاد كافة وطرد العرب منها. وكان عدد اليهود، في هذا الوقت، قد اقترب من نصف مليون، ونسبتهم الى مجموع السكان قد اقتربت من الثلث. اما مؤسساتهم الخاصة، فكانت قد شكلت حقيقة دولة داخل الدولة بكل معنى الكلمات.

لقد ثبتت الحركة الوطنية الفلسطينية عند مطالبها التي قدمها الوفد الذي زار لندن عشية التداول في اعداد صك الانتداب. ولم تدخل تعديلات يعتد بها على هذه المطالب الا في ما يتعلق باسترضاء بريطانيا وحدها؛ فمطلباً منع الهجرة اليهودية الى فلسطين ووقف انتقال الاراضي الى اليهود ظل على حالهما طيلة السنوات الثلاثين التي استغرقتها الاحتلال والانتداب البريطانيان في فلسطين. اما مطلب الاستقلال والوحدة مع الاقطار المجاورة، فخضع لتعديلات لم تمس، في الواقع، جوهره كما كان مطروحاً قبل غدر بريطانيا بقيادة الحركة العربية القومية. فالمطلب الذي ارتفع مع مشاركة العرب في الحرب ضد الدولة العثمانية، وهو استقلال بلدان المشرق العربي ووحدتها، اقترن، في ذلك الوقت، باستعداد عربي معلن للتحالف مع بريطانيا ومنحها امتيازات خاصة، سياسية واقتصادية. وحين انفردت الحركة الوطنية في فلسطين بالحديث عن مصير فلسطين، ابتدأت باعلان التمسك بهذا المطلب، ثم اتجهت، تحت ضغط واقع التجزئة، الى المطالبة